



ورقة سياسات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

المهاجرون الاقتصاديون محرك للتنمية أم زلزال يهز أركان الأنظمة السياسية في دول الخليج؟

سيف ضياء دعير
د.عماد صلاح الشيخ داود



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

* المهاجرون الاقتصاديون محرك للتنمية أم زلزال يهز أركان الأنظمة السياسية في دول الخليج؟*

د.عماد صلاح الشيخ داود **

سيف ضياء دعير *

توطئة:

تُعد ظاهرة هجرة العمالة الوافدة إلى دول الخليج فريدة من نوعها وملفتة للنظر، إذ نلاحظ ازدياداً ملحوظاً في أعداد المهاجرين الوافدين من مختلف أنحاء العالم إلى دول الخليج خلال العقود القليلة الماضية وبأعداد هائلة تفوق عدد المواطنين الأصليين بما يقارب نصف إجمالي عدد السكان بواقع (49.8%) تقريباً، لتشكل شريحة جوهرية من التركيبة السكانية والقوى العاملة أيضاً، إذ بلغ إجمالي عدد العاملين في دول الخليج حتى عام 2020 ما يربو على 28.7 مليون نسمة، أي بمعدل نمو سنوي متوسطاً قدره 1.9% للفترة ما بين عامي 2016 و 2020، لتشكل ما نسبته 0.9% من إجمالي القوى العاملة في العالم، محتملة بذلك المرتبة 18 عالمياً.

* يُعرف المهاجر الاقتصادي بأنه فرد يتخذ قراراً استراتيجياً بالتنقل من بيئته الحالية إلى أخرى، قد تمتد عبر الحدود الدولية، بدافع أساسي هو السعي نحو تحسين جودة حياته، يدفعه هذا القرار غالباً إلى ظروف اقتصادية غير مواتية في موطنه الأصلي، حيث يجد صعوبة في تأمين فرص عمل مناسبة تلبي طموحاته واحتياجاته المعيشية، وبالتالي، يمثل الهجرة الاقتصادية استجابة منطقية لعدم التوازن في الفرص الاقتصادية بين المناطق، إذ يسعى الأفراد إلى استغلال الإمكانيات المتاحة في أماكن أخرى لتحقيق أهدافهم التنموية.

* طالب في برنامج دكتوراه السياسات العامة جامعة النهرين.

** عضو هيئة تدريس كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين / بدرجة استاذ دكتور.

ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة تسجل دولة الإمارات العربية أعلى نسبة استقطاب للعمالة الوافدة تتجاوز 87% من إجمالي عدد السكان؛ كما تحتل دولة قطر المرتبة الثانية بنسبة مشاركة 76.2%، و60% من السكان في الكويت بينما تسجل كل من البحرين و المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان أدنى نسبة بواقع 54.11% و 41.9% و 41.1% على التوالي؛ كما وتتنوع جنسيات هؤلاء الوافدين، إذ تأتي النسبة الأكبر من الدول الآسيوية، مثل: (الهند، باكستان، بنغلاديش، الفلبين و سريلانكا)، إلى جانب وجود عمالة وافدة من الدول العربية والأفريقية والأوروبية، كما يُقدر حجم تحويلات العمالة الوافدة من دول الخليج بحوالي 120 مليار دولار سنوياً منها 48 مليار دولار من المملكة العربية السعودية وحدها، التي تشكل مصدراً هاماً للدخل ودعامة أساسية للاقتصادات المحلية في العديد من الدول خاصة في القارتين الآسيوية والإفريقية، وهو رقم ضخم يبرز حجم التأثير الاقتصادي لهذه الظاهر على طرفي المعادلة، فبالرغم من الفوائد العديدة للتحويلات المالية للدول المستفيدة، إلا أنها تشكل تحدياً لدول الخليج، لارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين بنسب تتراوح ما بين 28.7% في السعودية ذات النسبة الأعلى و 0.4% في قطر ذات النسبة الأقل، لذلك يُمثل توافد ملايين العمال من مختلف أنحاء العالم إلى دول الخليج مزيجاً من عوامل اجتماعية، اقتصادية وثقافية معقدة تلقي بظلالها على مختلف جوانب الحياة، وذات تأثيرات متعددة الأوجه على النظم السياسية في دول الخليج، وتأتي هذه الظاهرة في خضم اتخاذ العديد من الدول، خاصة الغربية، إجراءات صارمة للحد من تدفق مايعرف بالهجرة الاقتصادية، الساعين لتحسين أوضاعهم المعيشية وتوفير فرص أفضل لعائلاتهم (كما حدث في الكويت خلال العام 2023 حين تسابقت الجهات الحكومية في إعلان تسريح العمالة الوافدة)، لتبقى تداعيات هذه الظاهرة موضع نقاش وجدل واسعين ... مما يثير تساؤلات عديدة ومتنوعة؛ تحاول من هذه الورقة البحثية الإجابة عليها بإلقاء وتبسيط الضوء على الموضوع الذي يتحاج للمزيد من الدراسات المعمقة للاحاطة بالجوانب الإيجابية والسلبية وتأثيراتها المختلفة ومنعكساتها على تنمية تلك المجتمعات وأمنها المستدام.

1. عمالة البترول الوافدة (بدايات التدفق على دول الخليج ومابعدھا):

شهدت دول الخليج العربي بعد اكتشاف النفط في أواخر الثلاثينيات تدفقاً للعمالة الوافدة، التي نمت وتبلورت بالتزامن مع ازدهار المنطقة الاقتصادي المقترن بارتفاع أسعار النفط وتدفق عائداته خلال أواسط القرن العشرين؛ بغية تحقيق خطط التنمية الطموحة التي رسمتها تلك الدول، إذ أصبح استقطاب العمالة الوافدة ضرورة حتمية بسبب نقص العمالة المحلية المؤهلة في قطاعات مثل البناء والتشييد وغيرها من القطاعات؛ لتترك بصمات واضحة على مسيرة التنمية الاقتصادية والتركيبة الاجتماعية لهذه الدول؛ وبغية الفهم الوافي كل جوانب الظاهرة، نحتاج إلى استذكار مراحلها المختلفة، منذ البدايات وصولاً إلى التحديات المعاصرة علو النحو التالي:

أ) الفترة الأولى: ما بين الثلاثينيات ومطلع الخمسينيات في القرن العشرين.

مع بزوغ فجر اكتشاف النفط في المنطقة، بدأت دول الخليج في التخطيط لمشاريع تنموية ضخمة، شملت البنية التحتية والخدمات العامة، وتطوير الصناعات، وتأسيس المدن الحديثة، لكن نقص اليد العاملة الماهرة حال دون تحقيق تلك الطموحات، فالتجّهت أنظار تلك الدول إلى استقطاب العمالة من الدول المجاورة، وبشكل خاص من (اليمن، الهند، باكستان وإيران)، لتلبية احتياجاتها المتزايدة من اليد العاملة. لقد اتسمت هذه المرحلة بكونها تجريبية، تم من خلالها وضع الأسس لنظم الهجرة والعمل في المنطقة، إذ تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن عدد العمال الوافدين في دول الخليج لم يتجاوز بضع مئات من الآلاف في تلك الفترة.¹

1 للمزيد ينظر:

<https://www.worldbank.org/en/home>

ب) الفترة الثانية: الطفرة الاقتصادية ما بين اواسط الخمسينيات ومنتصف السبعينيات.

تميزت الفترة الممتدة من اواسط الخمسينيات حتى النصف الاول من السبعينيات، وبالتحديد حتى عام 1973، بإعادة تنظيم الإدارة، والنهضة الاقتصادية من خلال إطلاق العديد من المشاريع الاقتصادية الكبرى، مثل إنشاء السدود البالغة أكثر من 522 سداً في السعودية وحدها، وبناء المصانع وتطوير البنية التحتية، وكذلك التوسع في الخدمات إذ تم خلال هذه الفترة إنشاء العديد من المدارس والمستشفيات والطرق، بهدف تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، مما أدى إلى تنوع مجالات العمل وتوسع الطلب على العمالة، ونتيجة لذلك، ازداد تدفق العمالة العربية من (مصر، فلسطين، السودان، الأردن)، بينما انخفضت نسب عدد العمالة الوافدة من إيران والهند، تزامن تفوق الهجرة العربية مع فترة المد القومي العربي. وانتعاش حركة التنمية وازدياد الطلب على المهارات المتنوعة، إذ تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى ارتفاع عدد العمال الوافدين بشكل ملحوظ خلال هذه المرحلة، حيث وصل إلى ما يقارب مليونين عامل بحلول عام 1970.²

ج) الفترة الثالثة: ارتفاع اسعار النفط والتوسع التنموي (1973 - 1983).

بالتزامن مع اندلاع أزمة النفط عام 1973، وارتفاع أسعار الخام و تدفق العائدات النفطية التي وفرت فائضاً كبيراً سمح بتوسيع مشاريع البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، مما أدى إلى ازدياد الطلب على العمالة في مختلف القطاعات، من البناء والتشييد إلى الخدمات المالية والصحية، إذ فتحت دول الخليج أبوابها على مصراعيها للعمالة العربية والأجنبية من مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك دول جنوب شرق آسيا وخاصة الفلبين،

2 للمزيد ينظر:

<https://www.ilo.org>

لتشهد هذه المرحلة ذروة تدفق العمالة إلى دول الخليج، إذ تشير إحصائيات صندوق النقد الدولي إلى أن عددهم قد وصل إلى ما يقرب من 10 ملايين عامل بحلول عام 1980.³

د) الفترة الرابعة: التراجع والتحويلات (1980 – 2000)

في ثمانينيات القرن الماضي، شهدت أسعار النفط تراجعاً حاداً، مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في دول الخليج، انعكس ذلك التباطؤ على معدلات الهجرة، إذ انخفض تدفق العمالة الوافدة بشكل ملحوظ، لتزامن الفترة مع الحرب العراقية الإيرانية وما أعقبها من أحداث الخليج العربي التي أدت إلى صعود نجم العمالة الآسيوية، خاصة الوافدة من الهند وباكستان وسريلانكا، التي تميزت بتكالييفها المنخفضة ومهاراتهم المتنوعة؛ لكن على الرغم من التراجع إلا أن عدد العمال الوافدين في دول الخليج ظل مرتفعاً نسبياً، إذ تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن عددهم قد تراوح من 6 إلى 8 ملايين عامل تقريباً خلال الفترة.⁴

هـ) الفترة الخامسة: التعافي والتغيرات (ما بعد عام 2000)

شهدت بداية الألفية الجديدة إرتفاعاً تدريجياً في أسعار النفط، مما أدى إلى انتعاش ملحوظ في النمو الاقتصادي لدول الخليج، نتج عن هذا الانتعاش عودة تدفق العمالة للارتفاع، إذ استمرت العمالة الآسيوية في الهيمنة على سوق العمل، وتُعد الجالية الهندية من أكبر الجاليات الوافدة إذ ازداد حجم العمالة الهندية في دول الخليج ليصل إلى أكثر من 9 ملايين عامل، يلعبون دوراً هاماً في تنمية اقتصادات هذه الدول وتوفير القوى العاملة في مختلف القطاعات، ويتوزعون على نحو (3.5) مليون في الإمارات، (2.5) مليون في السعودية، (1) مليون في الكويت، (780) ألفاً في عمان، (760) ألفاً في قطر،

3 للمزيد ينظر:

<https://www.imf.org/ar/Home>

4 للمزيد ينظر:

<https://www.worldbank.org/en/home>

(330) ألفاً في البحرين، بالإضافة إلى الوافدين من الفلبين، إذ تستقطب السعودية والإمارات معاً نحو 40% من العمالة الفلبينية العاملة في خارج الفلبين، بالإضافة إلى العمالة الباكستانية⁵ البنغلاديشية، الإندونيسية والسريلانكية؛ ليقترب العدد وفق آخر الإحصائيات أكثر من نصف سكان تلك الدول، و هنا يمكن إدراج جدول رقم (1) التفصيلي ليوضح نسبة الوافدين مقارنة بالمواطنين الأصليين لكل دولة من الدول المعنية وكما يلي:

جدول (1) تفصيلي لسكان دول الخليج لعام 2020

الدولة	عدد السكان	المواطنون	الوافدون	نسبة المواطنين	نسبة الوافدين
السعودية	34.2 مليون	21.1 مليون	13.1 مليون	61%	31%
الإمارات العربية المتحدة	9.7 مليون	1.1 مليون	8.6 مليون	11%	89%
الكويت	4.7 مليون	3.3 مليون	1.4 مليون	71%	29%
عمان	4.6 مليون	2.7 مليون	1.9 مليون	58%	42%
قطر	2.8 مليون	2.5 مليون	308 ألف	89%	11%
البحرين	1.48 مليون	702 ألف	782 ألف	47%	53%

المصدر: بالاعتماد على المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي (GCC-Stat) الموقع الرسمي: <https://ar.org.gccstat/>

5 للمزيد ينظر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٢٢ :
<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-12/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF%20-%202022.pdf>.
 بالإضافة الى: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/09/201596418199269>.
 html

من المهم تحليل هذه البيانات الديموغرافية بعمق للوقوف على التغيرات والاتجاهات السكانية في المنطقة؛ فهذه المعطيات تُشكل أساساً مهماً لوضع الاستراتيجيات ورسم السياسات التنموية الملائمة لمعالجة التحديات الناجمة عن هذا النمو المتسارع لهذا العدد المتزايد من العمالة الوافدة لتلك الدول.

2. مساهمات العمالة الوافدة في تنمية اقتصادات دول الخليج:

تُعد العمالة الوافدة ركيزة أساسية وشريان الحياة لاقتصادات دول الخليج العربي، إذ تلعب دوراً محورياً وبشكل فاعل في مسيرة التنمية الشاملة في تلك الدول، من خلال سد فجوات القوى العاملة وتوفير المهارات والخبرات المتنوعة في مختلف المجالات والقطاعات؛ ونظراً لأهمية الموضوع سنسلط الضوء في هذا الجزء من الدراسة على مساهمات العمالة الوافدة مُستعينين بالأرقام والبيانات الموثوقة، مع التركيز على الجوانب الحيوية التالية:

أ) سد فجوة نقص القوى العاملة:

يواجه سوق العمل في دول الخليج تحدياً رئيسياً يتمثل في «نقص القوى العاملة الوطنية»، خاصة في ظل النمو السكاني المتسارع وكما موضح بالجدول رقم (٢) أدناه:

جدول رقم (2): النمو السكاني لدول الخليج للفترة من (2000-2020).

2020	2015	2010	2005	2000	
53.41	47.52	41.45	35.08	29.63	المجموع
2.4	2.8	3.4	3.44	2.8	النمو السكاني %
33.34	29.59	26.18	23.12	20.47	السعودية
7.08	6.44	5.57	4.61	3.24	الامارات العربية المتحدة

5.20	4.40	3.58	2.99	2.23	الكويت
3.53	3.32	3.11	2.51	2.40	عمان
2.79	2.33	1.82	0.97	0.64	قطر
1.66	1.45	1.18	0.89	0.64	البحرين

المصدر: بالاعتماد صندوق النقد الدولي

Economist Intelligence Unit, The GCC in 2020

مما يؤدي إلى ازدياد الطلب على العمالة الماهرة في مختلف المجالات الاقتصادية، الصناعية، التجارية وغيرها؛ حيث تلعب العمالة الوافدة دوراً هاماً في سد هذه الفجوة الحاصلة، إذ تشكل نسبة مرتفعة جداً من إجمالي القوى العاملة مقارنة بالعمالة المحلية لمواطني الدول موضوع البحث، وكما موضح بالجدول رقم (3) أدناه:

الجدول رقم (3): نسبة العمالة الوافدة مقارنة بالعمالة المحلية لمواطني دول الخليج العربي.

القطاع الاقتصادي	نسبة العمالة الوافدة	الأثر الاقتصادي والاجتماعي
البناء والتشييد	أكثر من ٩٠٪	تنفيذ مشاريع ضخمة، استضافة الأحداث العالمية، تطوير البنية التحتية.

الخدمات (سياحة، نقل، تجارة، ضيافة)	أكثر من ٦٠٪	تنشيط السياحة، تسهيل الحركة التجارية، رفع مستوى الخدمات
الرعاية الصحية	أكثر من ٧٠٪	توفير خدمات صحية عالية الجودة، تعزيز الرعاية الصحية الأولية
الزراعة	أكثر من ٥٠٪	ضمان الأمن الغذائي، تطوير القطاع الزراعي

المصدر: بالاعتماد على أرقام المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي -GCC
STAT

تقرير الربع الاول لعام 2024.

مما تقدم، يمكن القول إن سد نقص القوى العاملة من خلال العمالة الوافدة لدول الخليج يتيح تنفيذ مشاريع تنموية ضخمة في مجالات متنوعة مثل البنية التحتية، والتشييد، والرعاية الصحية، والسياحة، وغيرها.

(ب) إثراء أسواق العمل بالمهارات والخبرات:

قد لا تكون متوفرة محلياً؛ مما انعكس بشكل مباشر على أسواق العمل الخليجية، إذ بلغت نسبة العمالة الوافدة أكثر من 79% في القطاع الخاص حتى عام 2020م العمالة، وتعد الدول الآسيوية مصدراً رئيسياً لسد احتياجات دول الخليج في مجالات البناء والتشييد والخدمات، بينما تأتي العمالة الوافدة من الدول الأوروبية مُتخصصة في مجالات الخدمات المالية، الرعاية الصحية والتكنولوجيا والمعلومات؛ فعلى سبيل المثال، يُشكل الوافدون أكثر من 70% من الأطباء و أكثر من 60% من المهندسين في دول الخليج؛ كما تُساهم العمالة الوافدة في نقل المعرفة والابتكارات من بلدانها الأصلية إلى دول الخليج، مما يُعزز قدرتها التنافسية على الصعيد العالمي.⁶

6 للمزيد ينظر : بيانات الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي لعام 2020.

ج) المساهمة في قطاعات اقتصادية رئيسية:

تُعد العمالة الوافدة ركيزة أساسية للاقتصاد الخليجي، إذ تساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية للعديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية في دول الخليج، وفيما يلي عرض تفصيلي لنسب مساهمة العمالة الوافدة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية بدول الخليج، مع التركيز على أهمية دورها في تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي. وكما موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (4) مساهمة العمالة الوافدة في القطاعات الاقتصادية الحيوية لدول الخليج العربي.

الدولة	نسبة العمالة الوافدة (%)	نسبة العمالة المحلية (%)
قطر	94.3	5.7
الإمارات	88.52	11.4
الكويت	84.5	15.5
السعودية	75.0	25.0
البحرين	71.9	28.1
عمان	68.9	31.1

المصدر: بالاعتماد على أرقام المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي GCC-STAT تقرير الربع الأول لعام 2024، بالإضافة إلى تقارير منظمة العمل الدولية سوق العمل في دول الخليج العربي الرابط :

<https://www.ilo.org/global/lang--ar/index.htm>

مما تقدم يمكن القول إنه لا يمكن إنكار الدور المحوري الذي تلعبه العمالة الوافدة في رسم ملامح التنمية الشاملة بدول الخليج العربي؛ فقد أثبتت الأرقام والإحصائيات أن هذه القوى العاملة المتنوعة كانت ولا تزال المحرك الأساسي وراء تحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية بارزة، فمن خلال سد الفجوات الشاغرة في سوق العمل وإثرائه بالمهارات والخبرات المتنوعة، تمكنت دول الخليج من تنفيذ مشاريع ضخمة وتعزيز تنافسيتها العالمية.

ولكن، هل هذا يعني أن الاعتماد الكلي على العمالة الوافدة هو الحل الأمثل؟

بالطبع لا، فبينما نحتفل بمساهمات العمالة الوافدة، يجب ألا نغفل عن التحديات التي يطرحها هذا الاعتماد الكبير، والتي سنستعرضها بالتفصيل في القسم القادم. فالتنمية المستدامة تتطلب توازناً بين الاستفادة من الخبرات الخارجية وبناء قدرات وطنية قادرة على قيادة عجلة التنمية في المستقبل؛ دعونا إذن ننطلق معاً في رحلة استكشافية للتعرف على جوانب القضية الأخرى، وناقش تداعيات هذه الظاهرة ومنعكساتها على تنمية تلك المجتمعات وأمنها المستدام، وكذلك آفاقها المستقبلية.

(د) المنعكسات السياسية والأمنية:

تشكل العمالة الوافدة، وفقاً لتحليلات الخبراء، تحدياً أمنياً وسياسياً متزايداً يثير مخاوف جدية، ويعيد تشكيل المشهد الداخلي لدول الخليج، ففي ظل التطورات المتسارعة للعملة وإطار اتفاقيات العمل الدولية⁷، باتت قضية العمالة الوافدة (قابلة للتدويل والتسييس) مما يضع هذه الدول أمام تحديات قانونية وقرارات دولية جديدة. إذ تعد الكثرة الوافدة التي تفوق أعداد الشعب في أكثر من دولة خليجية خطراً ديموغرافياً يهدد

7 للمزيد ينظر : مؤتمر العمل الدولي، (الدورة ٩٢، نحو نهج عادل للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي ١٩٩٢)، الوثيقة المرقمة 4-613043-2-92 ISBN
ISSN 0252-7022

بتغيير التركيبة السكانية بصورة جذرية (في ظل تصاعد نسبة الإنجاب والخصوبة لدى الاجناس الوافدة من دول شبه القارة الهندية) ما يسمح بتحول أحد اهم عناصر الدولة وهو الشعب إلى أقلية داخل أوطانهم؛ خصوصاً بعد تصديق حكوماتهم على إتفاقيات العمل الدولية⁸، ما يحمل المخاوف من إمكانيات توطين العمالة ومنحها حقوقاً متساوية مع المواطنين الأصليين، وتحسين أوضاعها أسوة بما يحدث في بعض الدول المتقدمة.

ما يجعل من المهاجرين الاقتصاديين أصحاب حقوق اجتماعية وسياسية كما هو المشهد في ألمانيا بالنسبة إلى الأتراك الذين استوطنوا ألمانيا وأصبحوا مع غيرهم من العمال المهاجرين أصحاب حقوق سياسية⁹* وهذا الوضع نشهده في أمريكا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا حيث يتمتع المهاجرون بحقوق واسعة وكبيرة جداً¹⁰، وإن كان هذا التوجه يحمل في طياته مبادئ سامية، إلا أنه يثير تساؤلات حول قدرة دول الخليج على استيعاب هذه التغيرات، خاصة مع تزايد أعداد الوافدين وتأثيرهم المتنامي على النسيج الاجتماعي والاقتصادي، مما جعل تلك التطورات تثير مخاوف جدية

8 للمزيد ينظر: <https://www.owsR8YpYsG9WQrVn8/app.search/>

9* " يعيش في ألمانيا نحو ثلاثة ملايين من ذوي الأصول التركية من أصل ١٥ مليون تركي مهاجر، وهو ما يجعلهم يشكلون المجموعة الكبرى من بين المهاجرين خارج البلاد، ومن بين هؤلاء نحو ٢٧٪ لهم وجود منذ ثلاثين عاماً أو أكثر، إضافة إلى ٥٪ يعيشون بألمانيا منذ حوالي عشرة إلى ثلاثين عاماً. ومن بين ثلاثة ملايين تركي يعيشون بألمانيا يحق لنصفهم تقريباً الاقتراع في الانتخابات الألمانية، وهو ما يدفع الأحزاب الألمانية لمحاولة استقطابهم والفوز بأصواتهم، يزداد على ذلك عدم أحد عناوين القوة التركية الناعمة في أوروبا ".
نقلا عن الجزيرة نت على الرابط :

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/9/17/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9>

10 أشرف سعد العيسوي، العمالة الأجنبية في دول الخليج أداة تنمية أم تهديد للأمن (مجلة السياسة الدولية، العدد 163، يوليو 2006) ص 87.

بشأن الأمن القومي لدول الخليج، إذ إن التفاوت في الحقوق والامتيازات بين المواطنين والوافدين قد يؤدي إلى توترات اجتماعية، سياسية واقتصادية واسعة النطاق، أضف إلى ذلك، فإن تدويل قضايا العمالة وتسييسها قد يفتح الباب أمام تدخلات خارجية في الشؤون الداخلية لهذه الدول، خاصة وأن بعض المنظمات الدولية والنقابات العمالية تسعى لاستغلال هذه القضية لتحقيق أهداف سياسية؛ مما أوقع دول الخليج في الآونة الأخيرة أمام تحديات ملحة صعبة وجادة تستدعي التعامل معها لمواجهة تلك الضغوط والاستجابة للتداعيات السياسية والأمنية في صفوف المواطنين اثر الاضطرابات العمالية والإضراب عن العمل والقيام بأعمال تخريب وحرق للممتلكات العامة كما حدث ابان العام 2008 في الكويت، حيث أطلقت عليه الصحافة الكويتية تسمية « كرة النار العمالية أو ثورة جياع البنغال».¹¹

لكن المشهد الأكثر خطورة يكمن في إمكانية تحول تلك العمالة إلى قوى سياسية ضاغطة في المستقبل؛ بل إن كثيراً من المراقبين الخليجيين بدأوا يحذرون مما أسموه «تهنيد الخليج» خلال العقود المقبلة وأن شبه القارة الهندية باتت قادرة على أن تضغط على صانع القرار السياسي الخليجي في صالح هذه الجالية والدليل على ذلك أن بعض الحكومات الآسيوية طالبت أكثر من مرة الحكومات الخليجية بمراجعة اتفاقيات التوظيف بزعم عدم الإنصاف¹²، إزاء هذه التحديات، يتوجب على دول الخليج اتباع سياسات متوازنة تراعي مصالح العمالة الوافدة والمواطنين على حد سواء؛ مع الحفاظ على التوازن

11 انظر في ذلك: العمالة الوافدة كرة نار في الخليج: موقع swissinfo على الرابط:

12 علي بن صميح المري (مجلس التعاون الخليجي أزمات الحاضر وتحديات المستقبل، مكتبة مدبولي الصغير ٢٠٠٣) ص ١٤٩.

الديموغرافي والاجتماعي في هذه المجتمعات، إذ استخدام هذه العمالة من جانب دولها لتهديد استقرار الدول الخليجية عبر أعمال العنف والتخريب، والضغط على الدول التي يتواجدون بها من خلال الإضرابات، بما يضر باقتصادات الدول موضوعة البحث، خاصة أنه توجد سوابق في هذا الشأن حدثت في دول السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وكما موضح بالجدول رقم (٥) الآتي:

الجدول رقم (٥) التحديات الامنية الرئيسية

التحدي الأمني	الوصف التفصيلي	الامثلة والارقام
التطرف والارهاب	استغلال التنظيمات المتطرفة للعمالة الوافدة لتجنيد عناصر جديدة وتنفيذ عمليات إرهابية	تأسيس تنظيمات متطرفة مثل التنظيم السخي في أبو ظبي (2001) محاولات إغلاق المعابد الهندوسية في الكويت (2001)
النزاعات الإقليمية	انعكاس الصراعات بين الدول الاصلية للعمالة على دول الخليج، مما يؤدي إلى أعمال عنف وتخريب	المواجهات بين العمال الهنود والباكستانيين على خلفية نزاع كشمير وأعمال الشغب التي قام بها العمال البنغلاديشيون في الكويت (2005)
الجريمة المنظمة	تورط بعض العمال في أنشطة إجرامية مثل غسل الاموال وتزوير العملات	تجميد أصول مئات الحسابات بتهم غسل الاموال، ارتباط بعض الشركات بأنشطة تجسس (لا توجد أرقام دقيقة)

إضرابات عمالية واسعة النطاق في الإمارات (قدرت خسائرها بنحو 15 مليون درهم) وكذلك في قطر (2005) أعمال تخريب قام بها عمال البناء في عجمان (2006)	تنظيم العمال للاحتجاجات والمظاهرات للمطالبة بحقوقهم، والتي قد تتحول إلى أعمال عنف وتخريب	الاحتجاجات والمظاهرات
تجنيد الولايات المتحدة للعمال الكورية المدربة عسكرياً (1978) اتهام بعض الخادمت والخدم بالتجسس (لا توجد أرقام دقيقة)	استغلال بعض العمال للتجسس لصالح دولهم الأصلية أو لجمع معلومات حساسة	التجسس والتخريب
اختراق جماعة النكسلايت ¹³ * لتجمعات العمالة الهندية في دول الخليج (لا توجد ارقام دقيقة)	اختراق الجماعات المتطرفة لتجمعات العمالة لنشر أفكارها وتجنيد عناصر جديدة	اختراق التجمعات العالمية

المصدر: بالاعتماد على: العربي محمد حسين العيد روس, دراسات في الخليج العربي, ط1, الجزء الثالث, الكويت: دار الكتاب 2003.

وتأسيساً على ماتقدم أصبح من المفترض على دول الخليج إعادة النظر في سياساتها المتعلقة بالعمالة الوافدة، مع الأخذ في الاعتبار التطورات الدولية والقانونية، ووضع آليات فعالة لإدارة هذه القضية الحساسة، بما يضمن تحقيق التوازن بين مصالح المواطنين وحقوق الوافدين، والحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة.

13(*) النيكسولايت: هي جماعة وافدة من الهند تؤمن بالعنف الثوري وتعمل في الوسط العمالي وتقوم بتنظيم وتدريب وتأجيج العمال و الفقراء و العاطلين عن العمل وتدفع بهم نحو المواجهة العنيفة المسلحة ضد مؤسسات الدولة وأجهزة الأمن، وتعتبر الحكومة الهندية النيكسولايت أكثر خطورة من الإرهاب، إذ تعد الجماعة هي الخطر الأول التي تواجهها الحكومة الهندية إذ أنها تسببت في مقتل 165 شخصاً في عام 2005 وهي جماعة تعمل وسط المزارعين والعمال و الطوائف الفقيرة وتمدهم بالأسلحة لتفكيك الدولة الهندية التي فقدت السيطرة على 15 ولاية و 160 مقاطعة هندية أصبحت تحت سيطرتها .

هـ) المنعكسات الاقتصادية:

لا يقل التأثير السلبي للعمالة الأجنبية الوافدة على الاقتصاد؛ خطورة عن آثارها السياسية والأمنية، بل يكملانه في تشكيل لوحة أوسع من التحديات التي تواجه المجتمعات المستضيفة، وربما يتفوق عليها في بعض الحالات، إذ يشكل تهديداً متعدد الأوجه للاستقرار والتنمية الشاملين من عدة جوانب وكما يلي:

i. التحويلات المالية: تشكل التحويلات المالية للعمالة من دول الخليج إلى دولهم، رقماً كبيراً في احصائيات التحويلات المالية التي تقدر بما يقترب من 120 مليار دولار سنوياً وفقاً للجدول رقم (٦) الآتي:

الجدول رقم (6): التحويلات المالية للعمال الأجانب في دول الخليج.

الدولة	قيمة التحويلات المالية (بمليارات الدولارات)	النسبة المئوية من إجمالي التحويلات
الإمارات العربية المتحدة	40.2	34.5%
المملكة العربية السعودية	38.19	32.8%
الكويت	17.74	15.2%
قطر	12.1	10.4%
عمان	8.1	6.9%
البحرين	3.1	2.7%
الإجمالي	119.43	100%

المصدر: بالاعتماد على أرقام المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي

.GCC-STAT 2024

مما يجعلها أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تحمل آثاراً اقتصادية سلبية ذات أهمية متزايدة تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الاقتصادات المحلية الخليجية¹⁴* جراء تقليص حجم الدخل المتاح للاستهلاك والاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي، مما يحد من النمو الاقتصادي، وكذلك تؤثر في ميزان المدفوعات عبر زيادة العجز في الحساب الجاري، مما يضع ضغطاً على احتياطات النقد الأجنبي ويؤثر على استقرار العمل، وتمثل التحويلات مصدراً ضخماً للأموال التي يمكن توجيهها للاستثمار في المشاريع الإنتاجية، ولكنها تذهب إلى الخارج.¹⁵

ii. الهيمنة الاقتصادية على سوق العمل الخليجي: تشهد دولة الإمارات

العربية المتحدة، صعوداً ملحوظاً لنخبة من أبرز رجال الأعمال الهنود، الذين تمكنوا من بناء إمبراطوريات تجارية ضخمة تمتد فروعها في مختلف أنحاء العالم، فبحسب أحدث التقارير الصادرة عن مؤسسة فوربس، بلغت القيمة الصافية لأغنى 100 رجل أعمال هندي في منطقة الخليج نحو 30 مليار دولار أمريكي، مما يؤكد حجم الاستثمارات الهندية الهائلة في هذه المنطقة وكما موضح بالجدول رقم الآتي:

الجدول رقم (7): أبرز المستثمرين ورجال الأعمال الهنود في دول الخليج.

الاسم	القيمة الصافية (مليار دولار)	المجال
يوسف علي	5	تجارة التجزئة (لولو هايبر ماركت)
بس آر شيتي	4	الخدمات الصحية (نيو ميديكال سنتر)

14* تلعب هذه التحويلات دوراً إيجابياً في دعم الاقتصاديات الوطنية للدول المصدرة للعمالة،

15 المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي 2024 -GCC-STAT.

العقارات والبناء (آر بي كروب)	4	رافي بيلاي
العقارات والتجزئة (لاندمارك كروب)	23	ميكى جاغتيانى
الخدمات التعليمية (جيمس إديوكيشن)	2.4	صنى فاركى

المصدر: بالاعتماد على تقرير مؤسسة فوريس.

وبحسب موقع «إنديا توداي» (India Today)، تقدر حجم التجارة الثنائية بين الهند ودول الخليج بنحو يربو على 128 مليار دولار، إذ تمثل دولة الإمارات العربية المتحدة الشريك التجاري الثالث للهند عالمياً، حيث بلغت التجارة معها نحو 7% من إجمالي التجارة الهندية العالمية، بعد أميركا والصين، بإجمالي 60 مليار دولار في عام 2021؛ كما موضح بالجدول رقم (8) الآتي

الجدول رقم (8): حجم التجارة الثنائية بين الهند ودول الخليج.

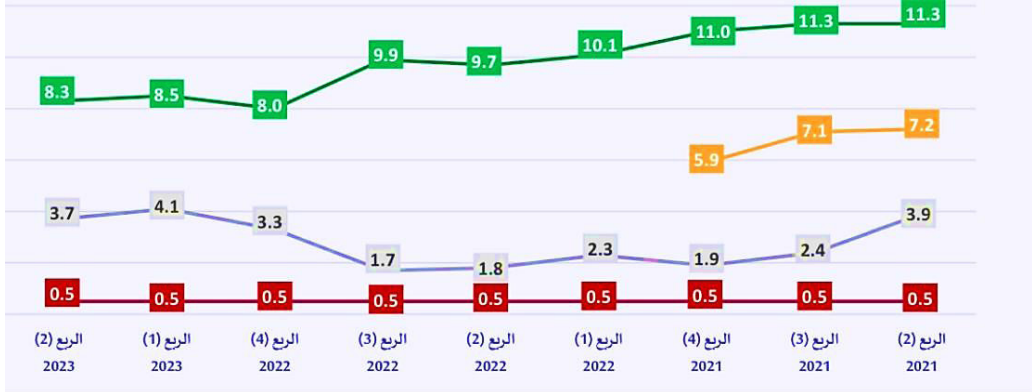
الدولة	عدد الشركات الهندية	حجم التبادل التجاري (بمليارات الدولارات)
الإمارات العربية المتحدة	45.000	60
قطر	6.000	10.5
البحرين	3.200	1.2
الكويت	100 (شركات كبيرة)	11.5
عمان	4.700	5.3
السعودية	500	40

المصدر: بالاعتماد على تقرير موقع India Today

.iii زيادة معدلات البطالة بين السكان المحليين:

على الرغم من الدور المحوري الذي لعبته هذه العمالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أنها أفرزت تحديات اجتماعية واقتصادية متشابكة، أبرزها ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين وكما موضح بالشكل رقم (١)، إذ تُشير أحدث الإحصائيات إلى أن نسبة البطالة بين مواطني دول الخليج تتفاوت، فهي تصل في الإمارات إلى نحو 14%، تليها السعودية بنسبة 11%، كما تصل نسبة البطالة في سلطنة عمان ومملكة البحرين إلى 8% في كل منهما، وفي الكويت إلى 6%، بينما تسجل قطر أقل نسبة بطالة بنسبة 3%، خاصة في المهن التي تتطلب مهارات متوسطة أو منخفضة، مما يؤدي إلى تزايد التوتر الاجتماعي .

الشكل رقم (١): معدل البطالة للمواطنين المحليين في دول الخليج للفترة الربع الثاني 2021 - الربع الثاني 2023 (%)



المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي؛ احصائيات العمل في دول مجلس التعاون الخليجي 2023.

وفقاً لما تقدم يمكن القول إن هيمنة العمالة الأجنبية الوافدة على الاقتصاد وأسواق العمل في دول الخليج ظاهرة معقدة تشكل تهديداً متعدد الأوجه للاستقرار والتنمية الشاملين ومن عدة جوانب تتطلب حلولاً شاملة، كما يجب عليها التعامل مع التحديات المستقبلية مثل التحول الرقمي والتغيرات المناخية والأتمتة.

9) المنعكسات الثقافية والأبعاد الهوياتية.

يشهد المجتمع الخليجي تحولات عميقة، نتيجة للتدفق الكبير للعمالة الأجنبية، فالمهاجرون الاقتصاديون يحملون معهم أنماطاً مختلفة من القيم الثقافية والأذواق والمعايير الأخلاقية لبلدانهم الأصلية، وإذا كانت أغلب الدول تعمل على تذويب ثقافات الوافدين في بوتقة الثقافة الوطنية، وتربط قبولهم بالتمكن من اللغة المحلية، فإن دول الخليج تتبع نهجاً مختلفاً، حيث تمنح الوافدين مساحة واسعة للحفاظ على ثقافتهم الأصلية، إذ أدى هذا التنوع الثقافي إلى أن تواجه اللغة العربية في دول الخليج تحدياً كبيراً مع تزايد هيمنة اللغة الإنجليزية، ففي دول مثل الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين وعمان، أصبحت اللغة الرئيسة للأعمال والإدارة هي الإنكليزية خاصة في المجالات الحيوية مثل الأعمال والإدارة¹⁶، ولو نظرنا إلى الإمارات التي لا تتجاوز نسبة المواطنين العرب 20% من إجمالي السكان، وتصل نسبة الوافدين من الهند وحدها إلى أكثر من 42.5%، باتت اللغة العربية تواجه تحديات جمة في الحفاظ على مكانتها كلغة رسمية وهوية وطنية؛ فمع تزايد أعداد الناطقين بلغات أخرى، تراجعت مكانة اللغة العربية بشكل ملحوظ¹⁷، مما يثير تساؤلات جدية حول مستقبلها ودورها في صياغة الهوية الإماراتية، إذ شهدت العقود الثلاثة الأخيرة تحولات جذرية في النسيج الثقافي والاجتماعي للمجتمعات العربية، يتجلى ذلك بوضوح في المخاوف المتزايدة لدى العديد من السكان المحليين من فقدان الهوية الثقافية، تزامناً مع التغيرات الدراماتيكية التي يشهدها العالم العربي. فالتدفق المتسارع للسكان الوافدين، وتكنولوجيا الاتصالات المتطورة، والتوسع العمراني غير المسبوق، كلها عوامل تساهم في تشكيل هوية حضرية جديدة، غالباً ما تكون متجانسة عالمياً وتفتقر إلى الخصوصية المحلية، وتعد دبي مثلاً صارخاً على هذه التحولات.

16 علي اسعد، (العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 344، 2007)، ص 74

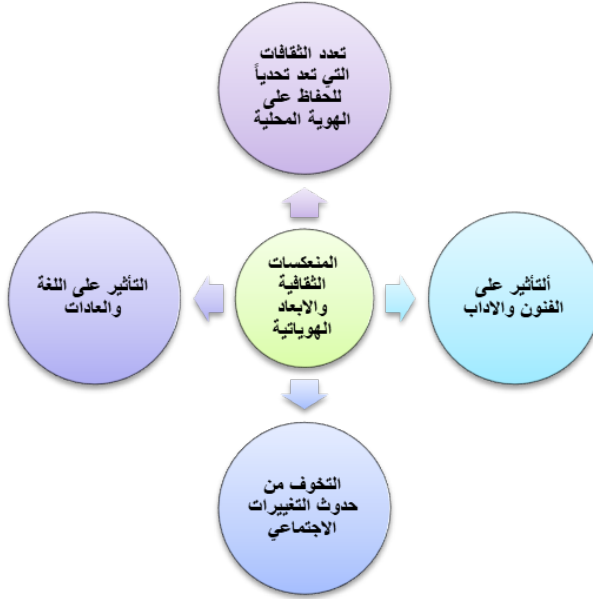
17 عمر هشام الشهابي، (اقتلاع الجذور المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المستقبل العربي بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 400، 2012)، ص 12.

ففي غضون فترة زمنية وجيزة، تحولت المدينة من تجمع سكاني صغير إلى مركز عالمي للأعمال والترفيه. وعلى الرغم من أن التمثيل الثقافي يُعد أداة بالغة الأهمية في بناء الهوية الحضرية، إلا أن التوسع العمراني السريع في دبي قد طغى على أي محاولات للحفاظ على الخصوصية الثقافية للمدينة، ويعترف المخططون العمرانيون بأن التركيز على التنمية الاقتصادية السريعة قد أدى إلى إهمال البعد الثقافي في عملية التخطيط العمراني، مما أثار تساؤلات حول مكان الهوية الثقافية في المدن العربية المعاصرة¹⁸؛ كما يشكل الخلل السكاني تحدياً معقداً للمجتمعات المعاصرة، وخاصة في سياق العولمة والهجرة، و يتجلى هذا التحدي بوضوح في ظاهرة الاغتراب المتزايدة، التي تعني شعور الفرد بالنفور من بيئته وعدم الانتماء إليها في المجتمعات التي تشهد تغييرات ديموغرافية سريعة، يتعرض كل من المواطنين والوافدين لأشكال مختلفة من الاغتراب، فالمواطنون المحليون يشعرون بتآكل هويتهم الثقافية وتقلص دور لغتهم، الأمر الذي يؤدي إلى شعورهم بأنهم أقلية في وطنهم، وان هذا (التهميش) يزيد من حدة الشعور بالاغتراب ويؤثر سلباً على التماسك الاجتماعي، من جهة أخرى، يعاني الوافدون من التمييز والاضطهاد، بالإضافة إلى صعوبة الاندماج في المجتمع المضيف، مما يخلق هوة عميقة بينهم وبين السكان الأصليين.

إن الهوية الفردية والجماعية ليست ثابتة، بل هي ديناميكية تتشكل وتتطور باستمرار، عندما يشعر الأفراد أو الجماعات بتهديد لهويتهم، فإنهم قد يلجأون إلى أشكال من التعبير عن الذات، قد تكون سلمية أو عنيفة، بهدف الحفاظ على هويتهم أو استعادتها؛ إن شبكات العلاقات الاجتماعية تلعب دوراً حيوياً في تشكيل هوية الفرد، فهي توفر له الإحساس بالانتماء والهوية. ومع ذلك، في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم،

18 المصدر السابق نفسه، ص ١٤.

قد تصبح هذه الشبكات أكثر تعقيداً وتنوعاً، مما يؤدي إلى صراعات هوية داخلية وخارجية، ويبين المرسم رقم (1) أدناه أهم تلك المنعكسات:



ز) منعكسات الوافدين غير الشرعيين

من ناحية أخيرة لابد من الانتباه إلى ظاهرة خطيرة تكمن في الوافدين والمقيمين غير الشرعيين التي حذر منها وزير الداخلية السعودي المجتمع الدولي ودعاه إلى التكاتف لمعالجة الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير النظامية، ومواجهة جرائم الاستغلال والتهريب، وشبكات الجريمة المنظمة، التي أثبتت أنها تحديات دولية عابرة للحدود، تتطلب تعاوناً للتغلب عليها.¹⁹ إذ تعاني السعودية من التصرفات التي يحاول فيها الحجاج والمعتمرون البقاء في

19 وزير الداخلية السعودي: المملكة من أوائل الدول التي تعي مخاطر الهجرة غير الشرعية (aawsat.com)

السعودية^{20*} بعد انتهاء فترة تأشيرتهم، ولذلك تتخذ السلطات إجراءات صارمة لضبط هؤلاء المخالفين وترحيلهم من أجل ضمان النظام والأمن خلال موسم الحج والعمرة.²¹

تجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الممارسات يمكن أن تولد الكثير من المنعكسات السلبية التي يوضحها المرتسم رقم (2) أدناه:

<p>الآفات الاجتماعية: تشمل العنف وتدمير الأقليات والمافيات</p>	<p>مخاطر الوافدين غير الشرعيين</p>
<p>التأثير على الرعاية الصحية والتعليم: بتقويض جودة التعليم وانخفاض مستويات الرعاية الصحية</p>	
<p>استشراء الاقتصاد الاسود(الخفي) : لقدرة الوافدين غير الشرعيين لاسيما القادمين من دول شبه القارة الهندية والجزر المتمركزة على الجرف القاري وافغانستان على تصنيع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة من مواد محلية والقدرة على اخفائها، زراعة وتصنيع المخدرات وتسويقها، تزوير الوثائق والعملية والبطاقات الانتمانية بشكل محترف، تجارة الأعضاء البشرية، الدعارة والاتجار بالبشر</p>	
<p>التهديد للأمن والاستقرار: إذ يعتبر وجود المهاجرين غير الشرعيين تهديداً للأمن والاستقرار في البلاد خاصة الوافدين من بلدان تركزت فيها الجماعات المسلحة غير النظامية وعلى نحو خاص دول شبه القارة الهندية والجزر المتمركزة على الجرف القاري وافغانستان لكونها مناطق مضطربة منذ الاجتياح السوفيتي والسيطرة على كابل نهاية سبعينيات القرن الماضي .</p>	

20* لوحظ خلال فترة أعداد هذه الورقة انتشار الأخبار العاجلة حول تصريح وزير الشؤون الدينية الباكستاني، شودي سالك حسين، في اجتماع مع اللجنة الدائمة للشؤون الدينية والوفاء بين الأديان في برلمان بلاده، عن اختفاء 50 ألف باكستاني في العراق، منهم من دخل البلاد مؤخراً لإحياء مناسبات دينية خلال الموسم الحالي، دون أن يحدد النطاق الزمني الذي اختفى خلاله العدد الكامل. مما يشكل تهديداً خطيراً للأمن المجتمعي في العراق . <https://www.alaraby.com/news/%D8%A7%D8%A3%D9%84%D9%81-%D8%A1-50-%D8%A9%81%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%85%D8%A7-%D9%82%D8%B5%D8%AA%D9%87%D9%85>

21 مناسك الحج: السعودية تدهم محل إقامة الحجاج وتضبط المخالفين - BBC News عربي

الخاتمة:

في نهاية المطاف، يمكن القول إنه على الرغم من الدور المحوري الذي لعبته هذه العمالة في دفع عجلة التنمية والتطور، إلا أنها أفرزت تحديات متشابكة وكبيرة، إذ يُمثل توافد ملايين العمال من مختلف أنحاء العالم إلى دول الخليج مزيجاً من عوامل اجتماعية اقتصادية وثقافية معقدة، تلقي بظلالها على مختلف جوانب الحياة، وذات تأثيرات متعددة الأوجه على النظم السياسية في دول الخليج العربي، وتأتي هذه الظاهرة في خضم اتخاذ العديد من الدول، خاصة الغربية وعلى وجه التحديد الأوروبية، إجراءات صارمة للحد من تدفق مائِعرف بال مهاجرين الاقتصاديين، وبالنظر في الواقع السياسي لهذه العمالة الوافدة يُلاحظ وجود بعض الضغوط السياسية الخفية أحياناً والمعلنة أحياناً أخرى من قبل دول عالم الشمال، وحكومات العمالة الوافدة والمنظمات الدولية المعنية لزيادة أعدادها وتحديد شروط وجودها والحصول على امتيازات خاصة، كتحديد شروط العمل وأجور السكن.

يأتي ذلك كله بهدف الهيمنة على ثروات دول عالم الجنوب الغنية بالثروات النفطية والمالية والموارد الأولية، وكذلك الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به هذه المنطقة، وإحكام السيطرة عليها عبر زيادة أعداد كبيرة من العمالة من مختلف الجنسيات بحيث تصبح المنطقة هجين من القوميات ويصبح السكان الاصليين أقلية أمام الأكثرية الأجنبية، مما يؤدي إلى خلق تناقضات قومية وبالتالي إضعاف الروابط القومية بين تلك الكيانات وبقية الأمة العربية، الأمر الذي يسهل على الأطراف الخارجية القدرة على السيطرة على مقومات هذه الدول هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى يتم استخدام هذه العمالة من جانب دولها لتهديد استقرار الدول الخليجية من خلال أعمال العنف والتخريب بالإضافة إلى أنه يمكن أن يقوم هؤلاء الوافدين أنفسهم بممارسة الضغط على الدول التي يتواجدون بها عبر الإضرابات مما يضر باقتصاديات الدول الخليجية خاصة أنه توجد سوابق في هذا الشأن حدثت في دول السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة؛

لذلك وتماشياً مع ما تقدم، تضع هذه الورقة بعض المقترحات التي من شأنها أن تنفع دول الدراسة أو تعمل كبرج إرشاد متواضع إلى دول عالم الجنوب الأخرى التي تعاني الضعف في إدارة ملف الظاهرة الخطير وفقاً للآتي:

1. وضع استراتيجية وطنية شاملة للإحلال التدريجي للعاملين الوطنيين محل الأجانب في القطاع الخاص تتضمن خططاً زمنية محددة وأهدافاً واضحة، فاعتماد العديد من الشركات على العمالة الوافدة في عملياتها الإنتاجية يستوجب وضع خطط انتقالية مدروسة تضمن استمرارية الأعمال وتقليل الاضطرابات، إذ يجب أن تأخذ هذه الخطط في الاعتبار المهارات المطلوبة لكل وظيفة، وتوفير برامج تدريبية مكثفة للكوادر الوطنية لسد الفجوة القائمة.
2. تعزيز برامج التدريب والتأهيل لتزويد القوى العاملة الوطنية بالمهارات المطلوبة لسوق العمل، مع التركيز على القطاعات التي تشهد نقصاً في الكوادر الوطنية.
3. تقييم الاحتياج الفعلي للعمالة الوافدة وأن يخضع أي طلب لاستقدام عمالة أجنبية إلى تقييم دقيق للتأكد من عدم وجود بدائل وطنية مؤهلة.
4. فرض رسوم عالية ومرتفعة على استقدام العمالة الأجنبية، وتخصيص عائداتها لتمويل برامج التدريب والتأهيل للكوادر الوطنية.
5. عقوبات رادعة وصارمة على الشركات المخالفة للقوانين وردعهم عن الاستغلال العمالة الأجنبية.
6. تطوير التشريعات، لحماية حقوق العمال المواطنين وتنظيم سوق العمل.

7. تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لإشراكهم في توفير بيئة عمل جاذبة للمواطنين.
8. تطوير نظام معلومات متكامل لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بسوق العمل، وتسهيل عملية اتخاذ القرارات.
9. استخدام السلطات للتقنيات الحديثة مثل التطبيقات الذكية لتوجيه الحجاج وتقديم المعلومات الفورية، بالإضافة إلى أنظمة المراقبة والكاميرات لضمان الأمن. وعدم تسربهم واختفائهم.
10. اتباع نظام لتطوير البنى التحتية، وتحديث وسائل النقل.
11. تدريب الملاكات الامنية والرقابية على التنفيذ السليم للشرعة الدولية لحقوق الانسان واتفاقية الجريمة المنظمة واتفاقية مكافحة الفساد بنسخها الصادرة عن الأمم المتحدة.

1. المصادر :

- 1- <https://www.worldbank.org/en/home>
- 2- <https://www.ilo.org>
- 3- <https://www.imf.org/ar/Home>
- 4- <https://www.worldbank.org/en/home>
- 5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٢٢ :
- 6- <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications2022/-12%/D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A20%%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A20%%D8%A>
- 7- <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/09/201596418199269.html>

- 8- بيانات الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي لعام 2020.
- 9- مؤتمر العمل الدولي، (الدورة ٩٢، نحو نهج عادل للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي ١٩٩٢)، الوثيقة المرقمة 4-613043-2-92 ISBN
ISSN 0252-7022
- 10- <https://search.app/owsR8YpYsG9WQrVn8>
- 11- أشرف سعد العيسوي، العمالة الأجنبية في دول الخليج أداة تنمية أم تهديد للأمن (مجلة السياسة الدولية، العدد 163، يوليو 2006) ص 87.
- 12- علي بن صميح المري (مجلس التعاون الخليجي أزمات الحاضر وتحديات المستقبل، مكتبة مديولي الصغير ٢٠٠٣) ص ١٤٩.
- 13- علي اسعد، (العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٤٤، ٢٠٠٧)، ص ٧٤
- 14- عمر هشام الشهابي، (اقتلاع الجذور المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المستقبل العربي بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٠٠، ٢٠١٢)، ص ١٢.

المهاجرون الاقتصاديون: محرك للتنمية أم زلزال يهز أركان الأنظمة السياسية في دول الخليج؟؟
